# الفجوة

علي أليتشي

**الطبقة الوسطى بالولايات المتحدة آخذة في الانكماش مع صعود الأسر إلى شرائح الدخل الأعلى أو هبوطها إلى شرائح الدخل الأدنى**

تشهد الولايات المتحدة انكماشا مستمرا في الطبقة المتوسطة — أي الأسر التي يبلغ دخلها الحقيقي قبل الضريبة ٥٠٪ إلى ١٥٠٪ من الوسيط الوطني. فقد تراجع عدد الأسر متوسطة الدخل بمقدار ١١ نقطة مئوية (من ٥٨٪ إلى ٤٧٪) من مجموع الأسر الأمريكية خلال الفترة ما بين ١٩٧٠ و٢٠١٤. وبعبارة أخرى، حدث استقطاب أو فجوة في توزيع الدخل الأمريكي، نظرا لأن الأسر متوسطة الدخل أصبحت أكثر ثراء أو أكثر فقرا (راجع الرسم البياني ١).

وخلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٠، كان هذا الاستقطاب جيدا في الجزء الأكبر منه لأن عدد الأسر التي صعدت إلى فئات الدخل الأعلى (التي يتجاوز دخلها الحقيقي، أي بعد التضخم، ١٥٠٪ من الوسيط) فاق عدد الأسر التي تراجع دخلها الحقيقي إلى أقل من ٥٠٪ من الوسيط. غير أن الوضع اختلف منذ عام ٢٠٠٠. فالأسر متوسطة الدخل التي هبطت إلى فئات الدخل الأدنى فاق عددها مثيلاتها التي صعدت إلى فئات الدخل الأعلى.

وهبوط الأسر إلى فئات الدخل الأدنى يؤثر عليها بالسلب، لا سيما في الوقت الذي يكون فيه متوسط الدخول الحقيقية ثابتا لفترة طويلة. وأدت هذه الفجوة إلى انهيار الاقتصاد في الآونة الأخيرة بسبب إعاقة الاستهلاك — وهو المحرك الأساسي للنمو الأمريكي. وتراجع الاستهلاك في الاقتصاد الأكبر على مستوى العالم يضر أيضا بشركائه التجاريين، وبالعديد من البلدان الأخرى المرتبطة بشكل غير مباشر بالاقتصاد الأمريكي من خلال السلاسل الإنتاجية والمالية العالمية.

## اتجاهات الطبقة المتوسطة

يحتاج الاقتصاد القوي إلى استهلاك واستثمار قويين للعمل بكفاءة وفعالية. والأسر منخفضة الدخل لديها قدرة محدودة على الاستهلاك ولا تدخر إلا القليل. والأسر مرتفعة الدخل تدخر الكثير، ولكنها تستهلك القليل جدا بالنسبة لدخولها. أما الأسر متوسطة الدخل، فتحقق التوازن الملائم بين الاستهلاك والادخار في المجتمع. وفي الولايات المتحدة، لا تمثل الطبقة المتوسطة النسبة الأكبر من الاستهلاك في الاقتصاد فحسب، بل إنها تشكل أيضا الجزء الأكبر من رأس المال البشري وتمتلك الجزء الأكبر من رأس المال المادي، كالمنازل والسيارات. لذلك يؤثر انكماش الطبقة المتوسطة تأثيرا سلبيا على الاقتصاد.

ويعكس التحول بمقدار ١١ نقطة مئوية في حجم الطبقة المتوسطة كنسبة من مجموع الأسر الأمريكية منذ ١٩٧٠ تقدما اقتصاديا في جزء منه، فنصف هذه الأسر تقريبا صعدت إلى فئات توزيع الدخل العليا، بينما هبط النصف الآخر الفئات الأدنى. ولكن الاتجاه طويل الأجل يعكس تدهورا اقتصاديا منذ بداية القرن. فبينما صعدت معظم الأسر متوسطة الدخل من الفئات المتوسطة إلى

الرسم البياني ١

## الفجوة

بدأت نسبة الأسر متوسطة الدخل في الولايات المتحدة في الانكماش منذ ١٩٧٠.

(التغير في نسب طبقات الدخل، ٪ من الأسر)

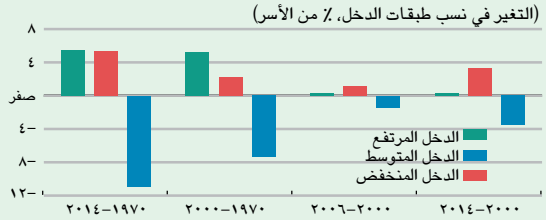


المصدر: المسح السكاني الحالي الصادر عن مكتب التعداد الأمريكي.
ملحوظة: الأسر متوسطة الدخل هي الأسر التي يبلغ دخلها السنوي بعد تعديله لمراعاة حجم الأسرة ٥٠٪ إلى ١٥٠٪ من وسيط الدخل القومي. وتقع الأسر مرتفعة الدخل أعلى هذا النطاق، بينما تقع الأسر منخفضة الدخل دون هذا النطاق.

الفئات الأعلى خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٠، نجد أنه اعتبارا من عام ٢٠٠٠ تجاوزت نسبة الأسر التي صعدت إلى فئات الدخل العليا ٠,٢٥٪، وهبطت في المقابل نسبة كبيرة بلغت ٣,٢٥٪ من الأسر من الفئة متوسطة الدخل إلى الفئة منخفضة الدخل.

ويمثل النصيب من الدخل مؤشرا بديلا للوزن النسبي لإحدى مجموعات الدخل في الاقتصاد. لذا ففي الوقت الذي تختفي فيه الطبقة المتوسطة، يتضاءل نصيبها من مجموع الدخل القومي. فقد تراجع نصيب الأسر المتوسطة من الدخل من حوالي ٤٧٪ من مجموع الدخل الأمريكي في عام ١٩٧٠ إلى ٣٥٪ تقريبا في عام ٢٠١٤. وهذا الانخفاض في دخل الأسر متوسطة الدخل يساوي الزيادة في نصيب الأسر مرتفعة الدخل. وفي الوقت الحالي، ظل نصيب الأسر منخفضة الدخل ثابتا طوال هذه الفترة — حيث يبلغ حوالي ٥٪ من مجموع الدخل القومي. وقد ساهم في هذه الاتجاهات أيضا انخفاض نمو الدخل — الناتج جزئيا عن التعافي الطويل من الأزمة المالية العالمية، وعن عدم قيام الناس بتغيير وظائفها (دراسة Danninger, 2016).

## عدم المساواة والاستقطاب

بالرغم من أن تنامي عدم المساواة في الدخل كان موضوع دراسات مكثفة من جانب خبراء الاقتصاد، لم تلق مسألة استقطاب الدخل نفس الاهتمام. ويقيس استقطاب الدخل الانتقال من وسط توزيع الدخل إلى الأطراف. أما عدم المساواة في الدخل، فيقيس المسافة بين الدخول في طرفي التوزيع — أي المسافة بين مجموعتي الدخل المنخفض والمرتفع.

وعادة ما يتم قياس عدم المساواة في الدخل باستخدام معامل جيني الذي يقيس التشتت الإحصائي في توزيع الدخل الأسري. ويوجد مؤشر مماثل تم استحداثه لقياس استقطاب الدخل، وإن كان أقل شهرة مقارنة بمعامل جيني. ويقيس هذا المؤشر الوزن النسبي للأسر التي تقترب دخولها من طرفي (قطبي) التوزيع. ويتراوح مؤشر الاستقطاب من صفر إلى واحد. ويساوي صفرا عندما يتساوى الدخل بين جميع الأسر. ويرتفع كلما اقتربت دخول عدد أكبر من الأسر من طرفي توزيع الدخل، ويصل إلى ١ عندما لا يكون لبعض الأسر أي دخل على الإطلاق ويكون للأسر الأخرى نفس الدخل (غير الصفري). ويوضح الشكل البياني ٢ أن الاستقطاب كان أسرع نموا من عدم المساواة منذ ١٩٧٠ على أساس المقارنة بين مؤشر جيني ومؤشر الاستقطاب. كذلك فبينما ظل معامل جيني ثابتا تقريبا منذ

الرسم البياني ٢

## استقطاب سريع

بالرغم من أن نمو عدم المساواة ظل ثابتا منذ فترة طويلة، تستمر زيادة استقطاب الدخل في الولايات المتحدة.

(قيمة معامل جيني ومؤشر الاستقطاب)

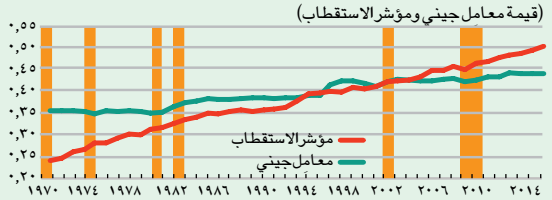


المصادر: المسح السكاني الحالي الصادر عن مكتب التعداد الحالي؛ وحسابات المؤلف.
ملحوظة: معامل جيني هو مقياس لعدم المساواة في الدخل. وعندما يساوي المعامل صفرا، يعني ذلك أن كل أسرة لها نفس الدخل، وعندما يساوي ١، فيعني ذلك أن أسرة واحدة تستحوذ على الدخل كله. ويقيس مؤشر الاستقطاب انتقال الدخل من الشريحة المتوسطة إلى الشريحة الأدنى والأعلى. وعندما يساوي المؤشر صفرا، يعني ذلك أن جميع الأسر لها نفس الدخل، ويبلغ هذا المؤشر ١ عندما لا يكون لبعض الأسر أي دخل على الإطلاق ويكون للأسر الأخرى نفس الدخل (غير الصفري). وتعدل بيانات الدخل لمراعاة حجم الأسر. وتمثل المناطق المظللة حالات الركود.

عام ٢٠٠٠، استمر مؤشر الاستقطاب في الارتفاع، مما يشير إلى أن انحسار الطبقة المتوسطة في السنوات الأخيرة قد يكون أكثر إثارة للقلق اجتماعيا واقتصاديا من عدم المساواة.

## انحسار واسع النطاق

نُعرّف الطبقة المتوسطة بأنها الأسر التي يبلغ دخلها ٥٠٪ إلى ١٥٠٪ من وسيط الدخل الحقيقي، ولكن لا توجد تعاريف متفق عليها بشأن ماهية الطبقة المتوسطة. وتشير أبحاثنا إلى انحسار الطبقة المتوسطة وفق افتراضات معقولة بديلة بشأن النطاق الأعلى والنطاق الأدنى حول الدخل الوسيط المستخدمين في تعريف الدخل المتوسط — أي بين ٦٠٪ و٢٢٥٪ أو بين ٧٥٪ و١٢٥٪ من الدخل الوسيط على سبيل المثال.

واستخدمنا تعريفا نسبيا للطبقة المتوسطة يقوم على مقارنة دخول الأسر كل عام بوسيط الدخل لهذا العام. ويمكن أن يستخدم تعريف آخر الحد الأدنى للرواتب بالقيمة الدولارية المطلقة الذي لا يمثل بالضرورة وسيط الدخل. وتوصلنا إلى اتجاهات انحسار مماثلة عند استخدام المستويات المطلقة.

كذلك فعند استبعاد الأسر التي تمثل أعلى ١٪ من توزيع الدخل وقياس الاستقطاب حسب السن والعرق والمستوى التعليمي، نتوصل إلى نتائج مماثلة: زاد استقطاب الدخل زيادة كبيرة خلال العقود الأربعة الماضية. والاستثناء الوحيد هو الأسر التي تعولها النساء؛ حيث انخفض الاستقطاب إلى حد ما منذ عام ١٩٧٠، رغم أنه في السنوات الأخيرة شهدت الأسر التي تعولها النساء زيادة في استقطاب الدخل أيضا.

## معاناة الاقتصاد

عندما تتحرك الأسر نحو الطرف الأدنى من توزيع الدخل، على نحو ما يحدث مؤخرا، قد تكون هناك تداعيات اجتماعية وسياسية سلبية. والبعض قد يرى هذا الهبوط غير عادل، وعادة ما يكون لديهم مبرراتهم.

وقد يكون للاستقطاب تداعيات مهمة بالنسبة للاقتصاد ككل أيضا. فمنذ عام ١٩٩٨، كان الجزء الأكبر من الاستقطاب عبارة عن هبوط الأسر متوسطة الدخل إلى فئات الدخل المنخفض. وبالنسبة للاقتصاد ككل، أدى هذا الهبوط إلى تراجع الدخول وانخفاض الاستهلاك. وتشير التقديرات إلى أن الاستقطاب أدى إلى حوالي

الشكل البياني ٣

**سنة ضائعة**

التأثير المشترك لاستقطاب الدخل وانخفاض الاستجابة للزيادة في الدخل نتج عنه تراجع في مجموع نمو الاستهلاك الأمريكي بما يعادل عام كامل منذ ١٩٩٩.

(الاستهلاك الضائع، بالنقاط المئوية)

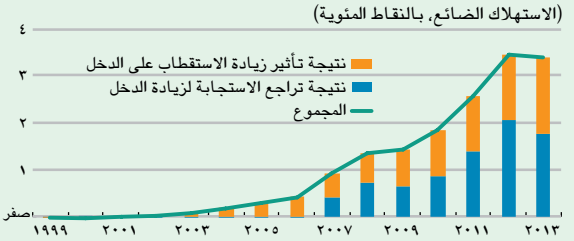


المصادر: دراسة بعنوان Panel Study of Income Dynamics صادرة عن جامعة ميتشيغان؛ وحسابات المؤلف.

الرسم البياني ٤

**استقطاب**

الطبقة المتوسطة آخذة في الانكماش في الاقتصادات المتقدمة مثلها مثل الولايات المتحدة.

(٪ من السكان الذين يبلغ دخلهم ٧٥٪ إلى ١٥٠٪ من الوسيط)

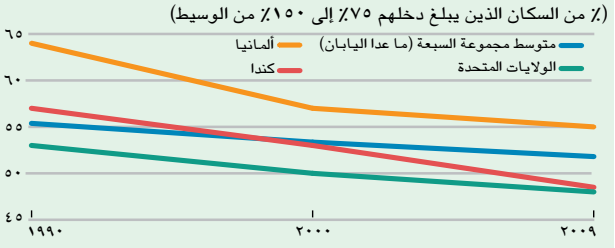


المصدر: دراسة Bigot and others (2012).

ملحوظة: مجموعة السبعة يقصد بها مجموعة الاقتصادات المتقدمة السبعة التي تشمل كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وتستبعد اليابان من بيانات مجموعة السبعة الإجمالية.

نصف عام من النمو الاستهلاكي الضائع بين ١٩٩٩ و٢٠١٣ — أي خسارة تراكمية بمقدار ١,٧٥ نقطة مئوية خلال الفترة. (راجع الرسم البياني ٣).

ويزداد الأمر سوءا، حيث تشير الشواهد الأخيرة إلى أن زيادة أجور جميع الأسر بالتساوي لن تؤدي إلى ارتفاع حجم الاستهلاك بالقدر الذي كان لينتج عن نفس هذه الزيادة في فترة ليست ببعيدة — ويعني ذلك بلغة خبراء الاقتصاد تراجع الميل الحدي للاستهلاك رغم تنبؤات خبراء الاقتصاد بزيادته مع ارتفاع عدد الأسر منخفضة الدخل. وأدى ذلك إلى مزيد من الضغوط الخافضة للاستهلاك. إذ تشير التقديرات إلى مجموع الاستهلاك الضائع بين عامي ١٩٩٩ و٢٠١٣ بسبب تراجع استجابة الاستهلاك لزيادة الدخل بحوالي ١,٧٥ نقطة مئوية — أو ما يعادل نصف سنة آخر من النمو الاستهلاكي الضائع.

ولا يمكننا سوى وضع افتراضات بشأن أسباب زيادة الاستقطاب وتداعياته المقلقة بالنسبة للاقتصاد ككل. فقد يعزى جزء من هذا الاستقطاب إلى سياسات الضرائب أو الهجرة. وقد يكون للتقدم التكنولوجي وتراجع دور النقابات العمالية تأثير في هذا الصدد أيضا، إلى جانب حالات الركود. وينبغي إجراء مزيد من الأبحاث لدراسة هذه التفاسير المحتملة وغيرها.

وسيساعد فهم أسباب الاستقطاب السلطات على استحداث سياسات لقطع هذا الاتجاه النمطي، وضمان تحسن الظروف المعيشية لأغلبية الشعب بمرور الوقت، والتصدي للتداعيات الاجتماعية والسياسية للاستقطاب نحو الطرف الأدنى في توزيع الدخل.

## ظاهرة عالمية

بالرغم من أن تركيز هذا المقال ينصب على استقطاب الدخل في الولايات المتحدة، يبدو أن هذه الفجوة تظهر في بلدان أخرى أيضا (راجع الرسم البياني ٤). ففي كندا وألمانيا على سبيل المثال، يبدو الاستقطاب أشد حدة منه في الولايات المتحدة خلال العقود الأخيرة، بينما يبدو أكثر تباطؤا أو تراجعا في فرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة (راجع دراسة Bigot and others, 2012).

ولا تتوافر عن اقتصادات الأسواق الصاعدة سوى بيانات ضئيلة في هذا الشأن، ولكن البنك الدولي يحسب بانتظام مؤشر الاستقطاب لبلدان عديدة، وتشهد جميعها بوجه عام اتساعا في الفجوة بمرور الوقت. فعلى سبيل المثال، توصل تقرير IMF (2006)، باستخدام بيانات البنك الدولي، إلى أن مجموعة من تسعة بلدان آسيوية شهدت جميعها باستثناء بلد واحد زيادة في الاستقطاب خلال الفترة من منتصف تسعينات القرن الماضي إلى منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وكانت زيادة الاستقطاب أكبر ما يكون في الصين وأقل ما يكون في سري لانكا. وكانت تايلند هي البلد الوحيد الذي شهد تراجعا في الاستقطاب خلال هذه الفترة.

## يبدو أن الفجوة تظهر في بلدان اخرى أيضا

وقد قمنا بدراسة بيانات الولايات المتحدة خلال عام ٢٠١٤. ولكن تشير بيانات الدخل الصادرة مؤخرا إلى أن عام ٢٠١٥ شهد ارتفاعا هائلا واسع النطاق في نمو وسيط دخل الأسر بنسبة ٥,٢٥٪ وتراجعا في معدل الفقر. غير أن استمرار هذا الأداء القوي في عام ٢٠١٦ أمر مستبعد. أولا، كان جزء كبير من هذا الارتفاع في الدخل غير المكتسب، وهو ما يعود جزئيا إلى ارتفاع الدعم المباشر وغير المباشر بموجب قانون الرعاية الصحية الميسرة الذي ساهم في زيادة توافر التأمين الصحي. ونتج عن هذه السياسات ارتفاع حاد غير متكرر في نمو الدخل لا يمكن استمراره دون تعديل السياسات. وثانيا، شهد عام ٢٠١٥ توفير عدد كبير من فرص العمل الجديدة. ومع اقتراب الاقتصاد الأمريكي من مستوى الطاقة الإنتاجية الكاملة، يُتوقع أن تتراجع القدرة على إيجاد الوظائف. وقد تراجع بالفعل عدد فرص العمل الجديدة بالقطاع الرسمي تراجعا كبيرا خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦ عنه خلال عام ٢٠١٥، كما انخفض أيضا متوسط النمو الحقيقي في الأجور. ■


علي أليتشي يشغل وظيفة اقتصادي أول في إدارة نصف الكرة الغربي بصندوق النقد الدولي.


يستند هذا المقال إلى ورقة عمل رقم *16/121* صادرة عن صندوق النقد الدولي في عام ٢٠١٦ بعنوان *"Income Polarization in the United States," by Ali Alichi, Kory Kantenga, and Juan Solé.*


المراجع:

*Bigot, Régis, Patricia Croutte, Jörg Muller, and Guillaume Osier, 2012, "The Middle Classes in Europe: Evidence from the LIS Data," LIS Working Paper Series 580 (Luxembourg Income Study).*

*Danninger, Stephan, 2016, "What's Up with U.S. Wage Growth and Job Mobility?" IMF Working Paper 16/122 (Washington: International Monetary Fund).*

*International Monetary Fund (IMF), 2006, "Rising Inequality and Polarization in Asia," in* Regional Economic Outlook, Asia and Pacific *(Washington, September).*